

موقف الامامية من مرويات محمد بن علي السلمغاني (ت ٣٢٢هـ)

م.د. إسرائ أمين المحنه
كلية الآداب/ جامعة الكوفة

المقدمة:

احتل السلمغاني (ت ٣٢٢هـ) مكانة متميزة في الاوساط الشيعية الامامية في وقت استقامته وقد ربطته علاقة وثيقة بالحسين بن روح النوبختي السفير الثالث للامام الغائب لذا فان لمصنفاته حضور متميز بين ابناء الطائفة ، فقد كانت متواجدة في كل بيت شيعي ، إلا أن مسألة ادعائه البابية ومنافسته للسفير الثالث على منصب النيابة واعتناقه افكارا تعد منحرفة عن خط الطائفة ادت الى تغير في موقف الامامية وعلمائها من منه ومن هنا سعت الدراسة الى تحديد اشكالات عدة في قضية انحراف محمد بن علي السلمغاني والموقف من الروايات التي نقلها في مؤلفاته ومصير بعض تلك المؤلفات التي توفرت عنها معلومات في بطون الكتب والتي نسب بعضها لغيره حسبما رصدنا في هذه الدراسة التي عالجت الموضوع وفق محاور عدة كان اولها التعريف بالسلمغاني وتحديد الملامح التاريخية للحقبة التي شهدت انحرافه عن خط التشيع الامامي ، والثاني عالج اهم المعتقدات ذكرت المصادر التاريخية انه قد تبناها مع من تبعه ، اما الثالث فقد تناول اهم مصنفاته والموقف منها من قبل اتباع الطائفة وعلمائها مع التطرق الى بعض مصنفاته المنسوبة لغيره بالاعتماد على الادلة المتوفرة لدينا .

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الاستردادي القائم على دراسة وتحليل المشكلة موضوع البحث والاحاطة بالظروف التي واكبت انحراف بن ابي العزاقر السلمغاني ونتائج ادعائه البابية واجراءات الطائفة ازائه وتدخل السلطة السياسية في نهاية الامر والموقف ازاء مؤلفاته المنتشرة بين اتباع الطائفة، وتتبع ذلك في بطون الكتب التي ارخت لتلك الحقبة وموقف الامامية من مؤلفاته وما دار حول اختفاء ونسبة بعضها الى غيره والوقوف على اهم الاراء التي قيلت في ذلك .

استندت الدراسة الى مصادر عدة رفدتنا بمعلومات قيمة عن تلك الحقبة وتداعياتها لعل في مقدمتها المصادر الشيعية الامامية مثل الغيبة للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) نقل نصوصا غاية في الاهمية عن كتابي السلمغاني التكليف والاصياء ،بالاضافة لكتاب رجال النجاشي لابي العباس النجاشي (ت ق ٤)، ومن المصنفات التاريخية كتاب تجارب الامم لمسكويه (ت ٤٢١هـ) ذكر بشي من التفصيل الظروف التي واكبت صعود نجم السلمغاني وعلاقته بالسلطة السياسية ووزراء الدولة ودعم من ركن اليه منهم ، وذكر كذلك اخبار انحرافه واستتاره واجراءات الخلافة العباسية ازاءه .

محمد بن علي السلمغاني وادعائه النيابة

محمد بن علي ابو جعفر السلمغاني المعروف بابن ابي العزاقر (ت ٣٢٢هـ) ونسبته الى (سلمغان) بنواحي واسط^١، كان في اول امره اماميا ثم نسب اليه الادعاء بان اللاهوت حل به وتبعه الناس واعيان الدولة العباسية واليه نسبت الفرقة العزاقرية^٢.

يعتبر بن ابي العزاقر من ابرز علماء الامامية في وقت استقامته وله مؤلفات اوردتها المصادر منها كتاب التكليف ،ورسالة الى ابن همام ، وكتاب ماهية العصمة ، وكتاب الاوصياء ،كتاب الامامة الكبير والصغير ، وفضل النطق على الصمت، البدء والمشئية ،والزاهر بالحجج العقلية ،كتاب المباهلة، كتاب المعارف،الايضاح، فضائل العمرتين، الانوار ،التسليم،البرهان والتوحيد ،نظم القرآن^٣ .

ادعائه النيابة .. الدوافع والنتائج :

تمتع السلمغاني بمكانة بارزة عند الطائفة في ايام استقامته وتشير المصادر الى علاقته الوطيدة بالسفير الثالث الحسين بن روح النوبختي^٤، اذ انه كان نائبا للسفير الثالث تولى مهام الوساطة بينه وبين الشيعة بسبب اضطرار النائب الثالث الى الاختفاء عن الانظار اثر ملاحقة من قبل السلطة^٥.

يذكر ان السلمغاني كان ذا شخصية متنفذة فقد جاء من واسط الى بغداد مع الوزير حامد بن العباس^٦ ويذكر التنوخي ((ان ابا جعفر بن السلمغاني كان في نهاية الاختصاص بحامد بن العباس وقد اجتذبه معه الى بغداد وكان يدخله في ارائه ويشاوره في مهماته ويوسطه في كبار الامور))^٧ مما سبق يتضح بان بن ابي العزاقر كان قريب من مركز القرار في السلطة بالاضافة الى قرينه من بن روح النوبختي وباشر مهام الوساطة بين السفير الثالث واستباع الطائفة اثناء استتاره . تعود بدايات الخلاف بين ابي جعفر السلمغاني وبن روح النوبختي الى ادعاء السلمغاني النيابة والوكالة للامام الغائب (عج) وقد وصف المنافسه بينه وبين بن روح بالقول (مادخلنا مع ابي القاسم الحسين بن روح في هذا الامر الا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه لقد كنا نتهارش على هذا الامر كما تتهارش الكلاب على الجيف)^٨.

كان اصرار السلمغاني على انه هو احق بالنيابة بدل بن روح قد دفعه الى طلب المباهلة منه^٩ اذ (انفذ ٠٠٠ الى الشيخ الحسين بن روح يسأله أن يباهله وقال: أنا صاحب الرجل و قد أمرت أن أظهر العلم ، و قد أظهرته باطناً و ظاهراً ، فباهلني فانفذ الشيخ رضي الله عنه في جواب ذلك أننا تقدم صاحبه فهو المخصوم ، فتقدم العزاقري فقتل و صلب واخذ معه بن ابي عون وذلك في سنة ثلاث وعشرون وثلاثمائة)^{١٠}.

ولانعلم على وجه الدقة متى تمرد السلمغاني على الحسين بن روح وسبب ذلك اننا لا نعرف متى اختفى الحسين بن روح السفير الثالث ولامدة اختفائه بيد ان القرائن تقيد ان فترة الاختفاء كانت في وزارة حامد بن العباس التي استمرت من جمادى الآخرة سنة ٣٠٦هـ^{١١} حتى ربيع الآخر سنة ٣١١هـ^{١٢}. في اغلب الظن ان السلمغاني استغل اختفاء الحسين بن روح فدعا جماعة من خواص الشيعة ومنتفذيهم الى الالتفاف حوله ويرجح الباحثين الى ان الهدف السلمغاني في البداية هو الاستحواذ على منصب الحسين بن روح ويكون بذلك هو السفير للامام الغائب عج ثم بالغ في ادعائه الألوهية والحلول فيما

بعد^{١٣}. اشارت المصادر الى ان وقت وزارة حامد بن العباس كان بداية ظهور دعوى السلمغاني^{١٤} ويتكر ان الحسين بن روح النوبختي هو من اظهر هذه الدعوة^{١٥}، ويمكن القول ان المكانة المتميزة التي تمتع بها السفراء في المجتمع الشيعي دفعت عدد من الاشخاص الى ادعاء النيابة للامام المنتظر^{١٦} ومنهم السلمغاني للوصول الى تلك المكانة وتحقيق الاطماع الشخصية من وراء هذا الادعاء^{١٧}

عرف السلمغاني بعلاقاته القوية مع بعض الاسر المتنفذة ومنها اسرة ال الفرات فبعد استيزار ابو علي الحسن بن علي بن محمد بن الفرات للمرة الثالثة في ربيع الآخر سنة ٣١١هـ على أثر عزل حامد بن العباس^{١٨}، تطورت علاقته مع المحسن بن ابي الحسن بن الفرات الذي ادخله في الجهاز الاداري اذ جعله مكان عدد من عمال الديوان لتفادي هجوم المناوئين له والكشف عن الاموال التي اخذها من الناس ويؤكد مسكويه على ان (نصب أبا جعفر محمد بن علي السلمغاني المعروف بابن أبي العزاقر وكان هذا يدعى من حلول اللاهوت فيه ما ادعاه الحلاج . وكان المحسن قد غنى بهذا الرجل فاستخلفه بالحضرة لجماعة من العمال وكان له صاحب يعرف بملازمته مقدم على الدماء من أهل البصرة)^{١٩}، بعد مقتل بن الفرات ونجله سنة (٣١٢هـ)^{٢٠}، اختفى السلمغاني وهرب الى الموصل واستتر عند ناصر الدولة الحمداني^{٢١}، وصدر توقيع من الناحية المقدسة للسفير الثالث الحسين بن روح بلعنه في ذي الحجة ٣١٢هـ وهو اذ ذاك بسجنه^{٢٢}. اختفى السلمغاني في معلثيا^{٢٣} احدى القرى القريبة من جزيرة بن عمر وفي معرض ترجمته للسلمغاني ، ذكر النجاشي ان احد شيوخه وهو ابو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب^{٢٤} قرأ كتب السلمغاني عنده واجازه الاخير في روايتها في مكان استتاره^{٢٥}.

عاد بن ابي العزاقر الى بغداد واخفى فيها فترة خوفا من مناوئيه في الوقت الذي شاعت فيه عقائده وزاد عدد متبعيه اتباعه من الملفت ان الزيادة الكبيرة في متبعي العزاقرية ومنهم شخصيات من اكابر واعيان بغداد فذكر ابن الاثير اسماء ثلة من اتباعه (...وقيل انه اتبعه على ذلك الحسين بن القاسم بن عبد الله

بن سليمان بن وهب الذي وزر للمقتدر بالله وأبو جعفر وأبو علي ابنا بسطام وإبراهيم بن محمد بن أبي عون وابن شبيب الزيات وأحمد بن محمد بن عبدوس كانوا يعتقدون ذلك فيه ، وظهر ذلك عنهم وطلبوا أيام وزارة ابن مقلة للمقتدر بالله فلم يوجدوا^{٢٦} .

وتشير المصادر الى انه في سنة ٣٢٢ هـ قبض على السلمغاني من قبل الوزير بن مقلة وسجن واثاء تفتيش داره عثر على رقاع وكتبا تكشف عن مذهبه ومعتقداته وطرق تعامله مع مرديه^{٢٧} معتقدات العزاقرية وموقف الناحية المقدسة منها

ان العقائد التي تبناها السلمغاني وما ادعاه تبدوا غير واضحة ويعود السبب في ذلك الى انه لم يصل اليها شئ عنه او عن اتباعه انما ماوصل كان من قبل اعدائه ومناوئيه ويتسم بانه يسير ومشوب بالتهمة والاغراض ويدل مانقلته المصادر ان السلمغاني كان من الحلولية فقد اتفق كل من نقل اخباره على ذلك ، ويدل على ذلك امور عديدة منها:

- التوقيع الذي صدر من الناحية المقدسة بيد الحسين بن روح النوبختي سنة ٣١٢هـ والذي ضمنه الطوسي في جملة اخبار ابن ابي العزاقر الواردة في كتاب الغيبة والذي جاء فيه (عرف أطل الله بفاك! وعرفك الله الخير كله وختم به عمك، من تثق بدينه وتسكن إلى نيته من إخواننا أدام الله سعادتهم: بأن (محمد بن علي المعروف بالسلمغاني) عجل الله له النعمة ولا أمهله، قد ارتد عن الإسلام وفارقه، وألحد في دين الله وادعى ما كفر معه بالخالق جل وتعالى، وافترى كذبا وزورا، وقال بهتانا وإثما عظيما، كذب العادلون بالله وضلوا ضلالا بعيدا، وخسروا خسرا مبينا، وأنا برئنا إلى الله تعالى وإلى رسوله صلوات الله عليه وسلامه ورحمته وبركاته منه، ولعنناه عليه لعين الله تترى، في الظاهر منا والباطن، في السر والجهر، وفي كل وقت وعلى كل حال، وعلى كل من شايعه وبلغه هذا القول منا فأقام على تولاه بعده، أعلمهم تولاك الله! أننا في التوقي والمحاذرة منه على مثل ما كنا عليه ممن تقدمه من نظرائه، من:

(الشريعي، والنميري، والهاللي، والباللي) وغيرهم وعادة الله جل ثناؤه مع ذلك قبله وبعده عندنا جميلة، وبه نثق وإياه نستعين وهو حسبنا في كل أمورنا ونعم الوكيل)^{٢٨}

نقل ياقوت الحموي الرسالة التي بعثها الخليفة العباسي الراضي الى الامير ابي الحسين نصر بن احمد الساماني في بخارى بعد قتله للسلمغاني واعوانه سنة ٣٢٢هـ، ذكر فيها العقائد المنحرفة التي نادى بها من حلول وادعاء للربوبية ومما جاء فيها (... يصف أن الله عز وجل يظهر في كل شيء بكل معنى وأنه في كل أحد بالخاطر الذي يخطر بقلبه فيتصور له ما يغيب عنه كأنه يشاهده وأن الله اسم لمعنى ومن احتاج اليه الناس فهو الاهم ولهذا يستوجب كل كفي ان يسمى الله...)^{٢٩}، ونجد ان الخليفة نسب معلوماته عن انحراف ابن ابي العزاقر الى مازوده به وزيره ابو علي محمد الذي اخبر الخليفة بانه كان السبب في انحراف فئة من الناس تبنت افكاره^{٣٠}

اورد المؤرخون شرحا وافيا لمعتقدات العزاقرية تتفق مع مضامين رسالة الراضي ومنها ما نقله ابن الجوزي^{٣١}، وابن الاثير^{٣٢}، وابن خلكان^{٣٣}، وابو الفداء^{٣٤}، والصفدي^{٣٥}، بالاضافة الى ما ذكره الطوسي^{٣٦} والنجاشي^{٣٧}. وقد اشارت هذه المصادر ادعائه الربوبية والحلولية والدعوة الى ترك العبادات كالصلاة والصيام والتناسخ وغيرها من الاحكام التي ضمنها كتابه الحاسة السادسة^{٣٨} الذي كان بمثابة دستور دينيا لأصحابه^{٣٩}.

مصنفات محمد بن علي السلمغاني وموقف الامامية منها

تمتع السلمغاني بمنزلة سامية بين علماء الطائفة في الحقبة التي سبقت انحرافه فقد كان في مقدمة علماء الامامية وقد صنف عدد من الكتب التي كانت تحضى بتقدير الطائفة والتي بقيت متداولة حتى بعد انحرافه ومقتله، الامر الذي ادى الى تساؤل الشيعة الامامية حول امكانية الرجوع لتلك المؤلفات اذ ورد انه قد (سئل الحسين بن روح عن كتب بن ابي العزاقر بعد ما ذم وخرجت فيه اللعنة فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاء؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد

سئل عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء ؟ فقال صلوات الله عليه: خذوا بما رووا وذروا ما رأوا^{٤٠}.

ان التوجيه السابق ينطوي على اخذ مرويات السلمغاني وامثاله في حال استقامتهم وفق مايتلائم مع عقائد المذهب اما مايستجد من افكار تحمل بذور انحرافهم فقد نهى عن تبنيها من قبل اتباع الطائفة .

وردت مسائل من مدينة قم سئل اصحابها عن الجوابات التي ترد عليهم (هل هي جوابات الفقيه (ع) او جوابات محمد بن علي السلمغاني، لانه حكي عن انه قال: هذه المسائل انا اجيب عنها فكتب اليهم على ظهر كتابهم :بسم الله الرحمن الرحيم قد وقفنا على هذه الرقعة وماتضمنته ، فجميعه جوابنا ولامدخل للمخذول الضال المضل المعروف بالعزاقرى لعنه الله في حرف منه...)^{٤١}.

من الواضح ان السؤال الوارد استهدف معرفة مصدر الاجابة على اسئلة اتباع الطائفة بعد ادعاء السلمغاني انه هو من يجيب عليها، وربما كان السلمغاني هو المصدر الرئيسي للحسين بن روح في جواب المسائل التي كانت ترد من الناس وحينما اضطر ابن روح للتخفي وحصل الخلاف بينهما اظهر السلمغاني ذلك واصبح اثر ذلك بن روح في وضع محرج . كما ان من الدلالات التي يحملها النص السابق ان اصداء انحراف السلمغاني وادعائاته وصلت الى الاقاليم المجاورة ممايحمل على الاعتقاد بوجود معتقين لها من ابناء تلك المناطق.

وهناك اشارات الى ان مؤلفات محمد بن علي السلمغاني كانت متداولة حتى عصر الشريف المرتضى اذ وردت اسئلة من الشيعة حول الرجوع الى مؤلفاته فكان الجواب بان (الرجوع الى ابن بابويه او الى كتاب الحلبي اولى من الرجوع الى كتاب السلمغاني على كل حال)^{٤٢}.

ان ماصل الينا من نصوص منقولة عن مؤلفات السلمغاني كانت من كتابين هما كتاب التكليف وكتاب الاوصياء وسنتناول دراسة هذان المصنفان والمسائل المتعلقة بهما وما اثير حولهما من فرضيات .
١- كتاب التكليف:

يعد كتاب التكليف من ابرز مؤلفات السلمغاني والذي صنفه في وقت استقامته، ذكر الطوسي ان السلمغاني كان اثناء تاليف الكتاب كلما اصلح باب ادخله الى الشيخ بن روح النوبختي فيعرضه عليه ويحكه^{٤٣} فاذا صح الباب خرج فنقله وأمرنا بنسخه^{٤٤}، وعرض جماعة من الشيعة كتاب التكليف على الحسين بن روح السفير الثالث ويبدو من ظاهر النص ان ذلك كان بعد انحرافه (فقرأه من اوله الى اخره فقال : مافيه شيء الا وقد روي عن الائمة الا موضعين او ثلاث فانه كذب عليهم في روايتها)^{٤٥}.

ان تتبع اهم مصنفات الامامية تدل على حضور مرويات السلمغاني الواردة في كتاب التكليف في اهم مؤلفات علماء الطائفة ومنهم الشريف المرتضى الذي اورد روايات الكتاب الانف الذكر في رسائله بموضعين الاول في باب حقيقة الكفر والشرك والايان بالقول (في كتاب التكليف عن علي بن ابي طالب (ع) انه قال من عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك ومن عبد المعنى بحقيقت المعروفة فهو مؤمن حقا)^{٤٦}، والثاني في باب تحليل المولى امته للغير^{٤٧}.

اما الطوسي فذكر في الفهرست انه يروي كتاب التكليف (اخبرنا به جماعة عن ابي جعفر بن بابويه عن ابيه عنه الاحديثا واحد منه في باب الشهادات ...) ^{٤٨} كما اخذ عنه ابن ادريس في كتاب السرائر^{٤٩}. ولا بد من التوقف عند مسألة اعتماد حجية رواية المنحرف او المخالف لعقيدة الامامية فقد ذهب المشهور من المتقدمين الى شرط الايمان في الراوي بمعنى كونه اماميا اثني عشريا ومقتضاه عدم جواز العمل باخبار المخالفين لعقيدة الامامية^{٥٠}.

في حين نجد ان الشيخ الطوسي خالف المتقدمين بذلك حيث جوز العمل بخبر المخالفين الثقات اذا روى عن الائمة (ع) ولم يكن في روايات الاصحاب ما يخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافة ، كما ان اكثر المحققين من المتأخرين لم يشترطوا في الراوي اكثر من الوثاقة من غير تفصيل ما اذا كان الراوي ثقة متحرزا عن الكذب يشمل دليل حجية الخبر الواحد وان لم يكن عدلا لفساد عقيدته وذلك لقيام السيرة

العقلانية على قبول كل خبر كان المخبر به ثقة في نفسه او موثوقا به فقد ورد عن الامام العسكري (ع) في حق بني فضال (من الفطحية)^{٥١} انه قال (خذوا بما رووا وذروا ما رأوا)^{٥٢} مما سبق نجد تصريح المحققين من العلماء بانه لاتتافي بين فساد العقيدة والوثاقة^{٥٣} وان فساد العقيدة لا يضر بحجية خبر الثقة مطلقا^{٥٤}، كما ان المراد كون الراوي صالح الرواية في خصوص ما رواه اصحابنا عنه في الاستقامة لانهم تركوه بعد انحرافه وظهور فساد عقيدته ولا منافاة بين كون شخص ثقة في حال وكونه متهما بالكذب في حال اخر^{٥٥}.

لهذا نجد ان اعتماد علماء الامامية على مرويات السلمغاني جاءت من هذا الباب فالمرويات التي تداولها الشيعة عنه في حال استقامته بقيت معتمدة الى مابعد انحرافه بنص كبار علماء الامامية . وقد وجدنا ان الحسين بن روح لما عرضت عليه مسألة حول انتشار مصنفات السلمغاني بين ابناء الطائفة وورود مسألة عن امكانية الرجوع اليها فأجاب (اقول فيها ما قاله ابو محمد الحسن بن علي (ع) وقد سئل عن كتب بني فضال ، فقالوا كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء ؟فقال صلوات الله عليه خذوا بما رووا وذروا ما رأوا)^{٥٦}

ان التوجيه السابق ينص على اخذ مرويات السلمغاني وامثاله في حال استقامتهم وفق مايتلائم مع عقائد المذهب اما ما استجد من افكار تحمل بذور انحرافهم فقد نهي عن تبنيها من قبل الامامية . لهذا نجد ان كتب السلمغاني متداولة في الحقب الزمنية التي تلت مقتله اذ وردت اسئلة من قبل اتباع الطائفة الى الشريف المرتضى حول الرجوع الى مصنفاته او الالتجاء الى غيره من العلماء اذ كان نص ماورد هو (ما يشكل علينا من الفقه نأخذه من رسالة علي بن موسى بن بابويه القمي ، أو من كتاب السلمغاني ، أو من كتاب عبيد الله الحلبي) فكان الجواب (الرجوع إلى كتاب ابن بابويه وإلى كتاب الحلبي أولى من الرجوع إلى كتاب السلمغاني على كل حال)^{٥٧}.

ومن المسائل التي تتعلق بكتاب التكليف هو الربط بينه وبين كتاب فقه الرضا المنسوب لابن بابويه القمي وان اول من جزم بانه هو عينه كتاب التكليف السيد حسن الصدر في كتابه (فصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقه الرضا)^{٥٨} اذ أكد على ان كتاب التكليف صنفه السلمغاني في ايام استقامته وكانت الطائفة تعمل به وتروييه عنه وممن رواه عنه واخذه منه علي بن موسى بن بابويه القمي شيخ القميين ووالد الشيخ الصدوق وقد جعله الاصل لرسالة الشرائع التي كتبها لولده الصدوق ورواه الشيخ الصدوق عن ابيه^{٥٩} .

وبين ان وحدة كتاب التكليف وكتاب فقه الرضا تأتي من عدة دلائل منها : وجود روايات وردت في كتاب فقه الرضا اوردها علماء الامامية بنصها عن كتاب التكليف وانفرد بروايتها السلمغاني وانها لم تكن لغيره بنص العلماء اذ اكد (وجود اشياء في الفقه الرضوي محكية في كتب الشيوخ عن كتاب التكليف وانه تفرد السلمغاني بوضعها وكذبها في كتاب التكليف بنص الشيوخ الحجج عليها وعلى مواضعها من ذلك الكتاب وهي على الوصف المنصوص من الشيوخ موجوده في الكتاب المشتهر بفقه الرضا)^{٦٠} ،

منها تفرد به بنقل رواية الشهادة ونصها (روى العالم (ع) انه قال: إذا كان لأخيك المؤمن على رجل حق فدفعه عنه ولم يكن له من البينة عليه إلا شاهد واحد، وكان الشاهد ثقة رجعت إلى الشاهد فسألته عن شهادته، فإذا أقامها عندك شهدت معه عند الحاكم على مثل ما يشهده عنده لئلا يتوى حق امرئ مسلم)^{٦١} . انفرد بهذه الرواية لوحده. وهذا موجود في الكتاب المنسوب للرضا (ع)^{٦٢} باللفظ المروي عن كتاب التكليف في عوالي اللآلي^{٦٣} وفي كتاب الغيبة للشيخ الطوسي^{٦٤} ، اذ ان (الذي كذبه محمد بن علي في باب الشهادة عين ما في باب الشهادة من الكتاب المعروف بالفقه الرضوي بالعيان والوجدان هو في كتاب التكليف بشهادة الشيوخ الاعلام مثبت الاتحاد بلا ارتياب)^{٦٥} .

كما ان العلامة الحلي في الخلاصة في ترجمة السلمغاني ذكر كتاب التكليف وان الشيخ المفيد رواه الا حديثا منه في باب الشهادة انه يجوز ان يشهد لآخيه اذا كان له شاهد واحد من غير علم^{٦٦} .

ومن المسائل التي استدلت من خلالها على نسبة كتاب الفقه الرضوي للسلمغاني (ان جماعة من متقدمي الاصحاب حكوا عن السلمغاني في تحديد الكر ٠ انه ما لا يتحرك جنباه بطرح حجر في وسطه، وانه خلاف الاجماع من مختصات كتاب التكليف وانه لم يذهب اليه أحد منا وهو موجود في هذا الكتاب المشتهر بالرضوي بعينه)^{٦٧} وهذا دليل اخر يعزز الفرضية الذاهبه كون الفقه الرضوي هو عينه كتاب التكليف ومما جاء في كتاب (الفقه المنسوب) من قوله: (وان غسلت قدميك ونسيت المسح عليهما فإن ذلك يجزيك ، لأنك قد أتيت بأكثر ما عليك ، وقد ذكر الله الجيع في القرآن : المسح والغسل ، قوله تعالى (أرجلكم إلى الكعبين) - بفتح اللام - أراد به الغسل وقوله (وأرجلكم) - بكسر اللام - أراد به المسح . وكلاهما جائزان مرضيان الغسل والمسح ، قال السيد الصدر : وقد رأيت بخط السيد الفاضل المتبحر علي بن أحمد الصدر المعروف بالسيد علي خان - رحمه الله - المدني شارح الصحيفة ، حاشية على هذه العبارة هذه صورتها بلفظه هذا خلاف لما أجمعت عليه الفرقة الناجية الإمامية ، ولم أر هذا المذهب في كتاب من كتب الإمامية سوى هذا الكتاب . وحمله على التقية بعيد جدا إذ لا مظنة لها هنا، وهو مذهب ابن العربي من العامة في فتوحاته)^{٦٨} ويضاف الى ذلك ان صاحب الكتاب يخرج الاحاديث بلفظ الراوي فلو كان الامام هو المتكلم لقال روى الامام الرضا (ع) عن ابيه عن اجداده (ع) اذ وردت عبارة اروى عن العالم في الكتاب (٣٨) مرة ان هذه العبارة تدل على ان المتحدث ليس الامام (ع) انما قد يكون متقدما في الطائفة كالسلمغاني الذي صرحت كتب الرجال بانه كان من المتقدمين من رجال الطائفة في حال استقامته^{٧٠}.

كما أن راوي كتاب التكليف عن السلمغاني، هو أبو الحسن علي بن موسى بن بابويه والد الشيخ الصدوق كما نص عليه أصحاب الفهرس كالشيخ والعلامة وغيرهم . فالاحتمال الوارد هنا أن أبا الحسن علي بن موسى - المصدر به الكتاب - ليس الإمام الرضا (ع) بل هو ابن بابويه : وعادة القدماء جارية في ذكر اسم الجامع الراوي أو المؤلف في ديباجة الكتاب، وينسب إليه الكتاب^{٧١}.

٢- كتاب الاوصياء

صنف السلمغاني كتاب الاوصياء في ايام استقامته وقد نصت عليه كتب التراجم اذ ذكره النجاشي^{٧٢} (٤٥٠ت) ضمن مؤلفات ابن ابي العزاقر، كما نقل منه الطوسي في الغيبة في روايتين^{٧٣}، نقل المؤرخ المسعودي (ت ٣٤٦هـ) ان لديه نسخة الكتاب واخذ عنها بقوله (وقد اتينا على مظهر من قوله وحكاه من هذا عن نفسه في رسالته المعروفة بالمذهبة وكتبه في الوصية وكتاب الغيبة و... وغير ذلك من كتبه في كتابنا في المقالات في اصول الديانات عند ذكر مذاهب الشيعة وغلاتهم)^{٧٤} نلاحظ كثرة النقل عن الكتاب المذكور بعد عصر الطوسي (ت ٤٦٠هـ) من قبل علماء الامامية وقد تتبعنا الكتب التي تضمنت نصوصا من كتاب الاوصياء للسلمغاني في الجدول رقم (١) الذي حاولنا فيه تحديد تلك المصادر ووجود نسخ الكتاب عند اصحابها ممن صرح منهم بذلك

ت	اسم المصدر	المصنف	الرواية المنقولة من كتاب الاوصياء
	التنبية والاشراف	المسعودي (٣٤٦هـ)	ذكر ان لديه نسخة الكتاب ص ٣٤٣
	رجال الشيعة	ابو العباس احمد بن علي النجاشي (ت ٤٥٠هـ)	اورد قائمة باسماء كتب السلمغاني ونص على وجود كتاب الاوصياء ضمنها ص ٣٧٨
	الغيبة	محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)	نقل عن كتاب الاوصياء في موضعين ص ٢٤٦ و ٣٤٥
	دلائل الامامة	الطبري (الشيعة) (ت ق ٤)	نقل في ٥ مواضع عن الكتاب ص ١٨٩-٢٩٦- ٣٠٨-٣٢٦-٤٠١
	فرحة الغري	عبد الكريم طاووس (ت ٦٩٣)	نقل عن الكتاب بلفظ كتاب الوصية ص ١٥٣

فرج المهموم	رضي الدين بن طاووس (ت ٦٦٤هـ)	نقل عن الكتاب وذكر اسمه (الأوصياء والانباء من آدم إلى المهدي (ع) ص ١١١)
مختصر بصائر الدرجات	الحسن بن سليمان الحلبي (ت ٩٠هـ)	نقل عن كتاب الشلمغاني ص ١٦١
وسال الشيعة الى مسائل الشريعة	محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)	ذكر ان الكتاب صنفه الشلمغاني في حال استقامته قائلاً انته كانت عندي نسخته وعليها خطوط جماعة من الفضلاء بذلك ج ١٧، ص ١٩، ج ٢٥، ص ٣١
اكليل المنهج في تحليل المطلب	محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني الكرياسي (ت ١١٧٥هـ)	ذكر ان لديه نسخة من الكتاب وانه كثير الفوائد يشتمل اخبار الانبياء والأوصياء ص ٤٥٩

احتوى الجدول السابق على مصنفات اعتمد اصحابها على ماورد في كتاب الاوصياء ومن خلال مراجعة ماورد في تلك المصادر نلاحظ التالي:

١- بعض من اعتمد على مرويات الشلمغاني في الاوصياء صرح بوجود نسخة من الكتاب لديه في وقت قريب من وفاة الشلمغاني كالمسعودي (ت ٣٤٦هـ) وهذا يدل على كثرة تداول الكتاب في الاوساط العلمية انذاك.

٢- نصت كتب الرجال على ان كتاب الاوصياء ضمن قائمة مؤلفات الشلمغاني

٣- ان الطبري في دلائل الاثمامة كان أكثر من اعتمد على على هذا الكتاب فنقل منه في موارد

٤- نقل عبد الكريم بن طاووس من الكتاب باسم (الوصية) بينما نقل السيد ابن طاووس من الكتاب باسم (الأوصياء والأنبياء) من آدم إلى المهدي (ع)

٥- صرح الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ) ان لديه نسخة من الكتاب عليها ملاحظات من بعض الفضلاء، كما ذكر صاحب اكليل المنهج محمد جعفر الخراساني الكرباسي ان لديه نسخة من الأوصياء ولم يرد ذكر لوجود الكتاب فمن المرجح انه فقد بعد ذلك.

على الرغم ان كتاب الأوصياء للسلمغاني قد عد من الكتب المفقودة الا ان اراء بعض المحققين ذهبت الى الربط بينه وبين الكتاب المعروف باسم (اثبات الوصية) المنسوب للمسعودي (ت ٣٤٦هـ) وكان النجاشي ذكر ان من ضمن تصانيف المسعودي (رسالة اثبات الوصية لعلي بن ابي طالب ع)^{٧٥} وتابعه على ذلك من صنف بعلم الرجال من الشيعة في الوقت الذي لم يرد ذكر للكتاب عند التعرض لمصنفات المسعودي عند غيره من المتقدمين كابن النديم في الفهرست^{٧٦}، بل ان المسعودي نفسه لم يشر اليه في مؤلفاته الاخرى كما ان نظرة عامة على اسلوب التاب تثبت انها جاءت بشك مغاير عن كتابيه مروج الذب والتنبية والإشراف، فالكتاب يبدأ بعبارة (الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين ، روي عن عالم اهل البيت عليهم السلام)^{٧٧} وقد تكرر ورود جملة (عالم اهل البيت) في مواضع الكتاب^{٧٨} كما ان المؤلف يستعمل في القسم الاول من الكتاب الذي ينتهي برسالة الرسول ص لفظة (روي) بصيغة الفعل المبني للمجهول^{٧٩}، اما في القسم الثاني، ولاسيما في اثناء ايراده احاديث عن الائمة الاثني عشر فانه يستعمل السند^{٨٠} والملفت للنظر ان اسانيده هذه لا يوجد لها ذكر في كتابي المسعودي السابق ذكرهما. كما ان اختلاف العنوان الذي اورده النجاشي لكتاب المسعودي اذ كان (رسالة اثبات الوصية لعلي بن ابي طالب)^{٨١} وهذا العنوان يختص باثبات الوصية لأمير المؤمنين ع في حين ان محتوى كتاب اثبات الوصية المتداول هو ذكر امتداد الوصايا من شيث بن ادم الى الامام الثاني عشر^{٨٢} فمحتوى الكتاب ليس محددًا باثبات

الوصية لعلي ع، وذكر ابن طاووس ان كتاب الشلمغاني الذي اخذ عنه اسمه (الأوصياء والأنبياء من ادم الى المهدي ع)^{٨٣}

اذ نجد انه لم يتحدث عن الامام علي ع الا قليلا ، ابتدئها في وصايا النبي (ص) لعلي ع وخطبته في الأوصياء من ادم الى الرسل والأنبياء من بعده وصولا الى خاتم النبيين رسول الله ص وعترته الطاهرة)^{٨٤}

وولادة الامام ع وكفالة النبي ص لعلي ع واحوال الخلافة بعد الرسول ص بدأ بالسقيفة ووصية عمر في الشورى الى خلافة امير المؤمنين ع وحرب الجمل والنهروان ومعجزات الامام ومقتله ووصيته لابنه الحسن (ع)^{٨٥}

لذا فقد رجح احد الباحثين ان الكتاب هو لشخص اخر لان اسلوبه وطريقة تأليفه وصيغته وانشائه كل هذه لا تتفق مع اسلوب وطريقة التأليف ومع اسلوب سبك كتابي المسعودي المذكورين وقد رأى احد الأشخاص ذلك الكتاب ولم يجد معه اسم مؤلفه فنسبه الى المسعودي واطاف اليه بعض الجمل ليثبت انه له لاسيما ان للمسعودي جملة كتب في الامامة فنسبته اليه تكون قضية سهلة القبول.^{٨٦}

ومع تطابق الروايات الواردة في المصادر عن كتاب الأوصياء مع روايات كتاب اثبات الوصية المنسوب للمسعودي أمكننا الركون الى الراي القائل بوجود ارتباط بين الكتابين وانه هو كتاب الأوصياء الذي ذكرته المصادر واطافة لما سبق فقد بني هذا الراي على ما يلي

- ان الكتاب المنسوب للمسعودي يتضمن ذكر الأنبياء والأوصياء
- ان الكتاب الذي صنفه الشلمغاني يدور حول الأنبياء والأوصياء من ادم الى صاحب الامر عج وانه من كتب الشلمغاني التي صنّفها في حال استقامته

اذن هناك ترابط بين موضوعي الكتابين مادفع بعض المحققين الى القول بوحدهما وقد صرح بذلك المحقق محمد جواد شبيري زنجاني بذلك اعتمادا على ما نقله علماء الطائفة ومنهم الشيخ الطوسي وابن طاووس عن كتاب الاوصياء موجود بعينه في كتاب اثبات الوصية^{٨٧}.

-ورد في مقدمة كتاب الاوصياء ان منهج المؤلف التزم بذكرا الاحاديث الصحيحة الثابتة بحسب محمد سراب التتكابني^{٨٨} الذي قال ان (هذا الكتاب الآن عندي وهو كثير الفوائد يشتمل على أخبار الأنبياء والأوصياء وذكر في أوله أنه لم يذكر فيه من الأحاديث إلا المشهور الصحيح الثابت ، وذكر الرواة له أنه صنّفه في حال استقامته)^{٨٩} ومن خلال متابعة روايات الكتاب وجدنا أنّ رواياته -لاسيما النصف الثاني منها- هي من الروايات المشهورة التي أخرجها واستطرفها المحدثون في مدوناتهم الحديثية - كالصّفار في البصائر، والكليني في الكافي، والصدوق في كمال الدين والعيون وغيرها.

-من الواضح أنّ نسخ كتاب الأوصياء للسلمغاني كانت متداولة منذ زمان تأليفها في أوائل القرن الرابع الهجري، إلى زمان المولى محمّد سراب التتكابني^{٩٠} (ت)، المعاصر للعلامة المجلسي، المتوفى بعد العلامة المجلسي (ت) بثلاثة عشر عاماً، وهو آخر من وقفنا على كلامه بوجود نسخة من الكتاب لديه^{٩١}.

-كما أنّه بدأت تظهر نسخ كتاب إثبات الوصية منسوبة إلى المسعودي لدى الطائفة في عهد العلامة المجلسي، الذي نقل عنه في معظم اجزائه^{٩٢} ولم يقع لنا في كلمات الأصحاب أيّ تصريح أو تلويح بتوفر نسخة من الكتاب لديهم على طيلة القرون منذ عصر المسعودي إلى زمان العلامة، وذلك طيلة سبعة قرون تقريباً، ومنذ عهده بدأ العلماء يعدّون أنّ هذا الكتاب هو كتاب (إثبات الوصية) الذي ذكر النجاشي اسمه ضمن تصانيف المسعودي

مما سبق توصلت الدراسة الى النقاط التالية :

- ١- كان للسلمغاني مكانة متقدمة لدى الطائفة وتمتع بنفوذ سياسي لقربة منه متنفذين في السلطة من رجال الدولة في تلك المرحلة
- ٢- تعود بداية انحراف السلمغاني الى ادعائه النيابة والوكالة للإمام من بن روح النوبختي مستغلا اختفاء الأخير عن عيون السلطة ومن ثم سجنه فيما بعد .
- ٣- وصلت اخبار ومعتقدات السلمغاني عن طريق مخالفه ولم تصل مؤلفاته بعد انحرافه لتكون المرجع المعتمد في التعرف على تلك المعتقدات
- ٤- كان التوقيع الصادر من الناحية المقدسة احد المصادر المعتمدة في التعرف على معتقدات العزاقرية
- ٥- ذهب المشهور من متقدمي الإمامية الى شرط الايمان في الراوي وعدم جواز العمل باخبار المخالفين، بينما خالف الشيخ الطوسي ذلك واجاز العمل بخبر المخالف الثقة اذا روى عن الأئمة ولم يكن في روايته اختلاف عما نقل من قبل علماء الطائفة
- ٦- طرحت مسألة اتحاد كتابي التكليف وكتاب فقه الرضا المنسوب لابن بابويه ومن خلال تتبع ماورد في الكتابين ذهبنا الى ما ذهب اليه السيد حسن الصدر في كون فقه الرضا هو كتاب التكليف بعد الاطلاع على التطابق الكبير بين ماورد في كليهما.
- ٧- تتبعت الدراسة الآراء التي اثيرت حول كتاب الاوصياء وصلته بكتاب اثبات الوصية المنسوب للمسعودي ومن خلال مراجعة ما ورد في كتب الإمامية من نصوص منقولة عن كتاب الاوصياء للسلمغاني وثبوت وجودها نصا لدى اثبات الوصية وواختلاف الاسلوب بين الكتاب وبين بقية مؤلفات المسعودي تم ترجيح اتحاد الكتابين وان اثبات الوصية هو عينه كتاب الاوصياء للسلمغاني .

الهوامش:

- ١ - ياقوت ،معجم البلدان ، دار احياء التراث العربي ،بيروت ، ١٩٧٩، ج٣، ص٣٥٩.
- ٢ - النجاشي ،الرجال، ص٣٧٨ ، الطوسي الفهرست، ص٢٢٤
- ٣ - النجاشي ، المصدر السابق ، الزركلي ، الاعلام ، ج٦، ص٢٧٣
- ٤ - الحسين بن روح النوبختي النائب الثالث للإمام المنتظر تولى السفارة بعد محمد بن عثمان بنص منه تولى النيابة سنة ٣٠٥هـ الى حين وفاته سنة ٣٢٦هـ، الطوسي ، الغيبة، ص٣٦٧
- ٥ - الطوسي، الغيبة، ص٤٠٣
- ٦ - حامد بن العباس احد وزراء الخليفة المقتدر تولى الوزارة بعد الاطاحة بوزارة بن الفرات سنة ٣٠٦هـ، مسكويه ،تجارب الامم، ج٥، ص١١٢
- ٧ - نشوار المحاضرة ، ج٣، ص٨٨٤
- ٨ - الطوسي الغيبة ، ص٣٦٤
- ٩ - الكوراني، علي، المعجم الموضوعي لاحاديث الاماما المهدي ط٣، قم، ص١١٠٦.
- ١٠ - الطوسي ، الغيبة، ٣٠٧.
- ١١-المسعودي ،علي بن الحسين ،مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ط٢، دار الهجرة ، قم، ١٩٨٤، ج٤، ص٢١٤.
- ١٢- مسكويه ،احمد بن محمد ،تجارب الامم ،تحقيق ابو القاسم امامي، سروش، ١٩٩٨. ج١، ص١٤٢.
- ١٣- اقبال ،عباس، ال نويخت ، ترجمة ، علي هاشم الاسدي، مجمع البحوث الاسلامية ،مشهد، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٨.
- ١٤ - ابن الاثير، الكامل ، ج٨، ص٢٩٠
- ١٥ - المصدر نفسه
- ١٦ - الطوسي، الغيبة، ص٣٩٧
- ١٧ - المحنة، اسراء امين ،الحراك السياسي والمجتمعي للشيعة الامامية من الغيبة الى سقوط بغداد، ٢٦٠-٦٥٦هـ ،بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢٠، ص١١٢
- ١٨ - ابن الاثير، الكامل ، ج٨، ص٢٩٠
- ١٩ - تجارب الامم، ج٥، ص١٨٥

- ٢٠ مسكويه، تجارب الأمم، ج ٥، ص ٢٠٦
- ٢١- ناصر الدولة الحمداني، الحسن بن أبي الهيجاء عبد الله بن حمدان بن حمدون التغلبي، من القادة المتقدمين في العصر العباسي وولاه المكتفي بالله الموصل واعمالها سنة ٢٩٣هـ وعزل على يد المقتدر سنة ٢٩٣هـ ثم اعاده، وضمن سنة ٣١٥هـ اعمال الخراج والضياح بالموصل والبلاد المجاورة لها، قتل على يد احد رجال المقتدر في فتنة خلعه والبيعة للقادر سنة ٣١٧هـ، الزركلي، الاعلام، ج ٤، ص ٨٣
- ٢٢ - الطوسي، الغيبة، ص ٤٠٣
- ٢٣ - معلثا، بليد له ذكر في الاخبار المتأخرة قرب جزيرة ابن عمر من نواحي الموصل، الحموي معجم البلدان، ج ٥، ص ١٥٨
- ٢٤- ابو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني، وصفه الطوسي بانه كثير الرواية حسن الحفظ غير انه ضعفه جماعة من اصحابنا له كتاب، الاولادات الطاهرة، وكتاب الفرائض، الطوسي، الفهرست، ص ٢١٦.
- ٢٥ - النجاشي، الرجال، ص ٣٧٩
- ٢٦ - ابن الاثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٩٠
- ٢٧ - ابن الاثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٩١
- ٢٨ - الطوشي، الغيبة، ص ٤١٠
- ٢٩ - ياقوت الحموي، معجم الادباء، ط ٣، دار الفكر، بيروت، ج ١، ص ٢٤٦.
- ٣٠ - المصدر نفسه
- ٣١ - ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٣٤٢
- ٣٢ - ابن الاثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٩٠
- ٣٣ - ابن خلكان، وفياة الاعيان، ج ٢، ص ١٥٦
- ٣٤ - ابو الفداء، المختصر في اخبار البشر، ج ٢، ص ٨٠
- ٣٥ - الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٤، ص ٨١
- ٣٦ - الطوسي، الغيبة، ٣٠٧ وما بعدها،
- ٣٧ - النجاشي، الرجال، ص ٣٧٨

- ٣٨ - ياقوت الحموي، معجم الادباء، ج ١، ص ٢٣٥
- ٣٩ - اقبال، عباس، ال نوبخت، ص ٢٦٣.
- ٤٠ - الطوسي، الغيبة، ص ٣٨٩.
- ٤١ - الطوسي، الغيبة، ص ٢٥١
- ٤٢ - الشريف المرتضى، الرسائل، ج ١، ص ٢٧٨
- ٤٣ - حكك في الشبي، تمرس ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج ١٠، ص ٤١٣.
- ٤٤ - الطوسي، الغيبة، ص ٣٨٩
- ٤٥ - الطوسي، الغيبة، ص ٢٧٧
- ٤٦ - الشريف المرتضى، رسائل، ج ١، ص ٢٨٥
- ٤٧ - الشريف المرتضى، رسائل، ج ١، ص ٢٩٧
- ٤٨ - الطوسي، الفهرست، ص ٢٢٤
- ٤٩ - ابن ادريس، السرائر، ج ٢، ص ١٣٢
- ٥٠ - الشريف المرتضى، الناصريات، ص ١٨، الصدر، حسن، نهاية الدراية، ص ٢٦٨
- ٥١ - فرقة شيعية قالت ان الامامة بعد وفاة جعفر الصادق في ولده عبد الله المعروف بالافطح. الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق علي اكبر غفاري، قم، ١٩٨٥، ص ١٠١
- ٥٢ - الطوسي، الغيبة، ص ٣٩٠
- ٥٣ - الكلبيكاني، فقه الحج، ج ١، ص ٣٩
- ٥٤ - الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ١٥٢
- ٥٥ - الكلبيكاني، فقه الحج، ج ١، ص ٤٠
- ٥٦ - الطوسي، الغيبة، ص ٢٦٢
- ٥٧ - الشريف المرتضى، الرسائل، ج ١، ص ٢٧٩
- ٥٨ - الصدر، حسن، فصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقهِ الرضا، مخطوط في مكتبة كتاب خانهُ مجلس شوراي ملي تحت الرقم ١٣١٨٥

- ٥٩ - الصدر، فصل القضاء، ص ٣
- ٦٠ - المصدر نفسه
- ٦١ - الطوسي، الغيبة، ص ٤٠٩
- ٦٢ - فقه الرضا، المنسوب، ص ٣٠٨
- ٦٣ - ابن ابي جمهور الاحسائي، محمد بن علي، عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، تحقيق اقا مجتبی العراقي، مط سيد الشهداء، قم، ١٩٨٣، ج ١، ص ٣١٤
- ٦٤ - الطوسي، الغيبة، ص ٤٠٩
- ٦٥ - الصدر، فصل القضاء، ص ٤
- ٦٦ - العلامة الحلي، خلاصة الاقوال، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ١٣١٧، ص ٣٩٩
- ٦٧ - الصدر، فصل القضاء، ص ٦
- ٦٨ - الصدر فصل القضاء، ص ٨
- ٦٩ - ينظر، فقه الرضا (المنسوب)، ص ٢٠-٣٩٠
- ٧٠ - النجاشي، الرجال، ص ٣٧٨
- ٧١ - ينظر، فقه الرضا (النسوب)، ص ٤٧
- ٧٢ - الرجال، ص ٣٧٨
- ٧٣ - الغيبة، ص ٣٤٥، ٢٤٦
- ٧٤ - التنبيه والاشراف، دار صعب، بيروت، ص ٣٤٣
- ٧٥ - النجاشي، الرجال، ص ٢٥٤
- ٧٦ - ابن النديم، الفهرست، ص ١٧١
- ٧٧ - اثبات الوصية، ص ٩
- ٧٨ - اثبات الوصية، ص ٩
- ٧٩ - اثبات الوصية، ص ١١٥، ١٣٣، ٩، ١١٨
- ٨٠ - اثبات الوصية، ص ١٣٠

- ٨١ - الرجال، ص ٢٥٤
- ٨٢ - اثبات الوصية، ص ١٢ وما بعدها
- ٨٣ - ابن طاووس، فرج المهموم، ص ١١١
- ٨٤ - اثبات الوصية ص ١٢١ - ١٢٨
- ٨٥ - اثبات الوصية، ص ١٢٨ - ١٥٢
- ٨٦ - علي، جواد، موارد تاريخ المسعودي، مجلة سومر، العدد، المجلد الحادي والعشرون، ص ١٤ - ١٥
- ٨٧ - اثبات الوصية ومسعودي صاحب مروج الذهب، مركز تحقيقات رايانه اي قائمية اصفهان، ص ١٠ - ١٤
- ٨٨ - الكرياسي، اكليل المنهج (نقلا عن التتكابني)، ص ٤٥٠
- ٨٩ - المصدر نفسه
- ٩٠ - المصدر نفسه
- ٩١ - العلوي، عبد الهادي، كتاب اثبات الوصية للمسعودي ام للشلمغاني، مجلة الخزانة، العدد السابع، السنة الرابعة، اذار ٢٠٢٠، ص ٦
- ٩٢ - بحار الانوار، ج ١١، ص ٣٣، ٢٧٢، ٢٥٠، ج ١٢، ص ١٤٣، ١١٣، ٤٩، ٣٧

المصادر والمراجع:

١. ابن الاثير، الكامل، دار صادر، بيروت.
٢. ابن خلكان، وفياة الاعيان وانباء ابناء الزمان، تحقيق، احسان عباس، دار الثقافة، لبنان.
٣. ابو الفداء، عماد الدين إسماعيل، المختصر في اخبار البشر، دار المعرفة، بيروت
٤. الصفدي، الوافي بالوفيات، احمد الاناؤوط - تركي مصطفى، دار احياء التراث، بيروت
٥. المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار، تحقيق، ابراهيم الميانجي - محم الباقر البهبودي، مؤسسة
٦. الخوئي، ابو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث، ط ٥، ١٩٩٢.
٧. الشيبيري، محمد الجواد، اثبات الوصية ومسعودي صاحب مروج الذهب، مركز تحقيقات رايانه اي قائمية اصفهان، ص ١٠ - ١٤

٨. الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى، الرسائل، تقديم احمد الحسيني، سيد الشهداء، قم، ١٩٨٥م.
٩. الصدر، حسن، فصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقهِ الرضا، مخطوط في مكتبة كتاب خانة مجلس شوراي ملي تحت الرقم ١٣١٨٥
١٠. الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة النشر الاسلامي. الغيبة، تحقيق، عباد الله الطهراني، علي احمد ناصح، مؤسسة المعارف الاسلامية، قم،
١١. العلامة الحلي، خلاصة الاقوال، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، ١٣١٧
١٢. الكرباسي، محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني، اكليل المنهج في تحقيق المطلب، تحقيق جعفر الحسيني الاشكوري، دار الحديث، قم، ٢٠٠٥.
١٣. الكلبايعاني، لطف الله الصافي، فقه الحج - بحوث استدلالية في الحج، ثامن الحجج.
١٤. المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢
- التبئية والاشراف، دار صعب، بيروت، دت
١٥. الكوراني، علي، المعجم الموضوعي لاحاديث الاماما المهدي، ط٣، قم
١٦. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك الامم، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب
١٧. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت
١٨. اقبال، عباس، ال نوبخت، ترجمة، علي هاشم الاسدي، مجمع البحوث الاسلامية، مشهد، ٢٠٠٤
١٩. علي، جواد، موارد تاريخ المسعودي، مجلة سومر، العدد، المجلد الحادي والعشرون
٢٠. العلوي، عبد الهادي، كتاب اثبات الوصية للمسعودي ام للسلمغاني، مجلة الخزانة، العدد السابع، السنة الرابعة، اذار ٢٠٢٠.
٢١. المحنة، اسراء امين، الحراك السياسي والمجتمعي للشيعا الامامية من الغيبة الى سقوط بغداد، ٢٦٠-٦٥٦هـ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢٠

